

تقرير حول

اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا:
وانعكاساته المحتملة على أسواق النفط العالمية

إعداد

ماجد عامر

خبير اقتصادي – الإدارة الاقتصادية

اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا:
وانعكاساته المحتملة على أسواق النفط العالمية

- **مقدمة**

واجه قطاع الطاقة في فنزويلا – إحدى الدول الخمس المؤسسة لمنظمة أوبك – تحديات عديدة خلال الأعوام الأخيرة، وتضاءل دورها كلاعب رئيسي في أسواق النفط العالمية. حيث تشير التقديرات الرسمية في فنزويلا إلى امتلاكها أكبر احتياطيات من النفط الخام في العالم يُقدر إجماليها بنحو 303.7 مليار برميل. وبغض النظر عن تلك الاحتياطيات الضخمة التي قد يكون مبالغ في تقديرها بعض الشيء، فقد انخفض إنتاج فنزويلا من النفط الخام بشكل حاد، حيث تراجع من ذروته البالغة نحو 2.9 مليون ب/ي في عام 2010، ليصل إلى أدنى مستوى له وهو 570 ألف ب/ي فقط في عام 2020، أي بنسبة انخفاض تزيد عن 80%، متأثراً بنقص الاستثمارات والمشاكل الفنية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والعقوبات الأمريكية، قبل أن يرتفع تدريجياً ليقترب من نحو 1.1 مليون ب/ي في عام 2025، بدعم من مبيعات السوق السوداء.

- **التحول في السياسة الأمريكية تجاه النفط الفنزويلي**

شهدت الأشهر الأخيرة انتقالاً ملحوظاً في السياسة الأمريكية تجاه قطاع النفط الفنزويلي، عقب عدة أعوام من العقوبات والقيود التي تم فرضها، فبدلاً من التركيز على الحد من قدرة فنزويلا على إنتاج وتصدير النفط، أصبحت السياسة الأمريكية أكثر اهتماماً بإعادة دمج القطاع النفطي الفنزويلي في الأسواق العالمية، وتشجيع شركات الطاقة على ضخ استثمارات جديدة في الحقول والمنشآت النفطية المتدهورة، وذلك عقب التغير السياسي الذي شهدته فنزويلا في بداية عام 2026. وفي هذا السياق، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية في فبراير 2026، ترخيصاً عاماً يسمح لشركات "Chevron" و"BP" و"Eni" و"Shell" و"Repsol" بتنفيذ مشروعات للنفط والغاز في فنزويلا، مع اشتراط سداد تلك الشركات للضرائب الفنزويلية عبر "صندوق إيداع الحكومات الأجنبية" الخاضع للسيطرة الأمريكية. كما تم إصدار ترخيص آخر يسمح للشركات حول العالم بإبرام عقود مع شركة النفط الحكومية الفنزويلية لإجراء استثمارات جديدة في قطاع النفط والغاز، بشرط الحصول على

تصـــاريح منفصـــلة من وزارة الخزانة الأمريكية. يأتي ذلك إلى جانب الســـماح بتوفير التكنولوجيا والبرمجيات والخدمات الأمريكية لأغراض استكشاف أو تطوير أو إنتاج النفط والغاز في فنزويلا.

وتبلور هذا التغير في السـياسـة الأمريكية بصـورة أكبر في أواخر شـهر أغسـطس 2026، تزامناً مع إعلان الرئيس الأمريكي عن اتفاق وصـــفه بأنه الأكبر في تاريخ صـــناعة النفط العالمية، يستهدف إعادة هيكلة قطاع الطاقة الفنزويلي وجذب استثمارات واسعة إلى عمليات الإنتاج والتطوير، مع منح الولايات المتحدة حقوقاً واسعة في إدارة جزء من الموارد النفطية الفنزويلية وتسويق إنتاجها. حيث قررت فنزويلا منح شركة "North American Blue Energy Partners"، امتيازات لمدة 100 عام لتشـــغيل 17 حقلاً نفطياً تحتوي على احتياطيات مؤكدة تبلغ حوالي 65 مليار برميل، فيما منحت الشركة بدورها "مكتب رأس المال الاستراتيجي" التابع لوزارة الحرب الأمريكية حصة ملكية بنســبة 35%، كما منحت وزارة الخارجية الأمريكية الحق في شــراء حصـــة تبلغ 20% من الإنتاج المستخرج بسعر التكلفة من جميع الحقول الحالية والمستقبلية التي تديرها، وكذلك حق الأولوية في شــراء النســبة المتبقية من إنتاجها في حالات الطوارئ، الأمر الذي يكشـــف عن ارتباط الاتفاق بصـورة وثيقة بمفهوم أمن الطاقة الأمريكي، والعائد الاقتصـادي المباشـر للاسـتثمار، حيث يضـمن إمدادات مسـتقرة من النفط منخفض التكلفة تتيح إعادة ملء "احتياطي النفط الاسـتراتيجي" الأمريكي، فضـلاً عن تكرير ملايين البراميل من إنتاج النفط الفنزويلي في المصـافي الأمريكية، لا سـيما الواقعة على سـاحل خليج المكسـيك الذي يضـم أكثر من 55% من إجمالي طاقة التكرير الأمريكية، في ظل كون وحداتها مصـــممة لمعالجة الخامات الثقيلة بكفاءة لإنتاج الديزل والوقود البحري، ولا يمكنها الاعتماد على النفط الخام الأمريكي الخفيف المنتج محلياً، الذي يستوجب إجراء تعديلات تشغيلية معقدة واستثمارات رأسمالية كبيرة.

ومن أبرز التطورات المصـاحبة إعلان شـركة "Chevron" في الثاني من سـبتمبر 2026، عن خطط لاســتثمار أكثر من 7 مليار دولار خلال الأعوام الخمس المقبلة في فنزويلا، بهدف رفع إنتاج مشـروعاتها المشـتركة إلى نحو 600 ألف برميل يومياً، بما يمثل أحد أكثر المؤشـرات وضـوحاً على أن الاتفاق الأمريكي الفنزويلي لا يقتصر على حق الوصول إلى الاحتياطيات، وإنما يرتبط أيضاً بمحاولة جذب رأس المال والتكنولوجيا والخبرات اللازمة لزيادة الإنتاج. كما وقعت شـــركة "Eni"

وشركة "PDVSA" عقداً مدته 25 عاماً لتطوير حقل "Junín 5" الذي يضم احتياطيات نفطية تبلغ حوالي 35 مليار برميل، مما يوفر قاعدة موارد هائلة للتطوير والإنتاج على المدى الطويل.

- **تعافي إنتاج النفط الفنزويلي والتحديات الهيكلية أمام التوسع المستقبلي**

ارتفع إنتاج فنزويلا من النفط الخام بشكل شهري متواصل من 823 ألف ب/ي في يناير 2026، ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي في سبتمبر 2026، أي بنسبة زيادة بلغت نحو 40%، مع توقع ارتفاعه إلى نحو 1.4 مليون ب/ي بحلول أواخر عام 2027، مما يعكس عودة تدريجية للاستثمارات والمعدات وخدمات الحفر والصيانة، إلى جانب التوسع في تطوير الحقول القائمة، حيث بدأت شركات خدمات حقول النفط – مثل "Weatherford"، و"Baker Hughes"، و"Halliburton" – في الإعلان خلال شهر أكتوبر الحالي عن عشرات الوظائف في فنزويلا. وأشارت شركة "Patterson-UTI" – إحدى أكبر شركات الحفر البري في الولايات المتحدة – إلى أنها تقوم بشحن مكونات لعدد 10 منصات حفر للعمل في فنزويلا.

ومع ذلك، فإن ضخامة الاحتياطيات النفطية التي يشملها الاتفاق لا تعني أن عشرات المليارات من براميل النفط ستدخل الأسواق العالمية خلال فترة قصيرة، لا سيما وأن هناك فارق كبير بين حجم الاحتياطيات الجيولوجية وبين القدرة الفعلية على استخراجها وتسويقها، حيث تعاني الصناعة النفطية الفنزويلية منذ أعوام من نقص الاستثمارات وتدهور البنية التحتية ونقص المعدات والخبرات الفنية، كما تعرضت العديد من الحقول والمنشآت وخطوط الأنابيب ومرافق التصدير والتكرير إلى تراجع كبير في كفاءتها التشغيلية. وتزداد صعوبة المهمة بالنظر إلى طبيعة النفط الفنزويلي، حيث تتركز نسبة كبيرة من الاحتياطيات النفطية في حزام "Orinoco" ومعظمها من النفط الخام الثقيل (87%)، والذي يحتاج إلى خلطه بالنفط الخام الخفيف أو بإضافات كيميائية لخفض اللزوجة وتحسين قابليته للنقل عبر خطوط الأنابيب لتسويقه تجارياً، ومن ثم، فإن زيادة إنتاج النفط الفنزويلي بصورة كبيرة يتطلب إعادة بناء منظومة إنتاجية ولوجستية متكاملة، وليس مجرد إعادة تشغيل الآبار المتوقفة.

- **إعادة توجيه صادرات النفط الفنزويلي**

شهدت صادرات فنزويلا تقلبات ملحوظة خلال عام 2026، حيث ارتفعت في أبريل 2026 بنسبة 14% على أساس شهري، لتصل إلى نحو 1.23 مليون ب/ي، وواصلت ارتفاعها في شهر مايو

مسجلة أعلى مستوى لها منذ أواخر عام 2018، أي قبل فرض العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة الفنزويلي بلغ نحو 1.25 مليون ب/ي، مدفوعة بزيادة الشحنات إلى الولايات المتحدة والهند وأوروبا. وتراجعت الصادرات بعد ذلك، لتصل إلى 1.08 مليون ب/ي في شهر سبتمبر، على خلفية مطالبة شركات تجارة عالمية لشركة النفط الوطنية الفنزويلية بتقديم خصومات سعرية أكبر على النفط الفنزويلي لتعويض ارتفاع تكاليف الشحن البحري، الأمر الذي تسبب في تغيير مسارات الناقلات وحدوث تأخيرات في عمليات الشحن تراكمت منذ الأشهر السابقة. وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الوجهة الرئيسية للنفط الفنزويلي، باستحواذها على أكثر من 60% من إجمالي الصادرات في يوليو 2026، حيث ارتفعت الشحنات إليها إلى 701 ألف ب/ي، مقارنة بنحو 7 آلاف ب/ي فقط في الشهر المماثل من العام الماضي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وتراجعت تلك الشحنات في شهر أغسطس إلى نحو 553 ألف ب/ي، قبل أن تعاود ارتفاعها في شهر سبتمبر لتصل إلى 629 ألف ب/ي. وفي المقابل، تراجعت صادرات فنزويلا إلى الهند بنسبة 14.8% خلال نفس الشهر لتصل إلى نحو 253 ألف ب/ي، كما انخفضت الصادرات إلى أوروبا بشكل ملحوظ من نحو 260 ألف ب/ي في شهر أغسطس إلى 86 ألف ب/ي فقط.

- **الانعكاسات المحتملة للاتفاق على أسواق النفط العالمية**

- إمكانية زيادة الإمدادات العالمية من النفط الخام على المدى المتوسط والطويل، حيث يمثل الاتفاق الأمريكي الفنزويلي، إلى جانب خطط الاستثمار التي أعلنتها شركات النفط العالمية، عاملاً داعماً لنمو الإمدادات، في حال نجاحه في إعادة تأهيل الحقول المتقادمة وزيادة معدلات الاستخراج والتغلب على التحديات التشغيلية واللوجستية.

- قد يسهم نمو الإنتاج والصادرات الفنزويلية في الحد من الضغوط الصعودية على أسعار النفط، ولا سيما إذا تزامن مع تباطؤ نمو الطلب العالمي أو زيادة الإمدادات من المصادر الأخرى. غير أن هذا الأثر سيظل مرتبطاً بحجم الزيادة الفعلية في الإنتاج وسرعة وصولها إلى الأسواق، فضلاً عن أوضاع المخزونات النفطية. ومن ثم، قد يكون التأثير السعري لهذا الاتفاق محدوداً في الأجل القريب، مقابل احتمال تزايد أهميته على المدى المتوسط والطويل في حال تحول الاستثمارات المعلنة إلى زيادات مستدامة في الإمدادات.

- توسيع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الوصول إلى النفط الخام الفنزويلي الثقيل، وتعزيز أمن إمدادات مصافي التكرير، في مواجهة الاضطرابات الجيوسياسية الحالية. ومع ذلك، فإن الحصول على حقوق ملكية أو شراء تفضيلي للنفط لا يعني بالضرورة وصول الكميات المستهدفة فوراً إلى السوق الأمريكية، حيث سيظل ذلك مرهوناً بوتيرة نمو الإنتاج، والالتزامات التعاقدية، وتوافر الناقلات والبنية التحتية اللازمة للتصدير.
- من المرجح أن يؤدي توسيع الإنتاج الفنزويلي وتسويقه إلى زيادة المنافسة على الخامات الثقيلة في الأسواق العالمية، مع احتمال توجيه حصة أكبر من الصادرات إلى الولايات المتحدة، بالنظر إلى القرب الجغرافي. وقد يترتب على ذلك تراجع نسبي في الكميات المتاحة للمشترين الآسيويين والأوروبيين، وبحثهم عن بدائل من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا.
- تمثل عودة فنزويلا إلى مسار نمو إنتاجي مستدام تحدياً محتملاً لتوجهات مجموعة دول أوبك+، لا سيما في حال ارتفع إنتاجها بوتيرة أسرع من نمو الطلب العالمي، أو تجاوز مستويات الإنتاج المرجعية المعتمدة لها. ومع ذلك، فإن الأثر لن يظهر بمجرد ارتفاع إنتاج النفط الفنزويلي، ولكن بمدى استدامة هذه الزيادة وحجمها، ووضع فنزويلا ضمن ترتيبات الإنتاج المعمول بها، واستجابة الدول الأخرى.

في الختام، يبدو أن التعافي التدريجي لإنتاج وصادرات النفط الفنزويلي هو المسار الأكثر اتساقاً مع المؤشرات الاستثمارية والتشغيلية، مع بقاء حجمه وسرعته مرهونين بتنفيذ الاستثمارات وإعادة تأهيل البنية التحتية واستقرار البيئة القانونية والتشغيلية. ومن المتوقع أن يظل الأثر المباشر للاتفاق الأمريكي الفنزويلي على أسواق النفط العالمية محدوداً في المدى القريب، لكنه قد يتزايد مع نمو الإنتاج، بما يعزز المنافسة على النفط الخام الثقيل ويعيد تشكيل مسارات التدفقات التجارية، مع احتمال الضغط على الأسعار إذا تجاوز نمو الإمدادات الزيادة في الطلب العالمي. أما بالنسبة إلى مجموعة دول أوبك+، فسيعتمد تأثير الاتفاق على حجم الزيادة الفعلية والمستدامة في الإنتاج وتوقيت دخولها إلى الأسواق. ومن ثم، تكتسب متابعة الإنتاج والصادرات والاستثمارات المنفذة وتطور المخزونات أهمية في تقييم ما إذا كان الاتفاق سيشكل نقطة تحول في قطاع النفط الفنزويلي، أم سيظل التعافي مقيداً بالتحديات الهيكلية القائمة.

المصادر:

- Center for Strategic & International Studies, Understanding the Implications of the U.S.-Venezuela Oil Deal, 4 September 2026.
- EIA, U.S. Imports from Venezuela of Crude Oil.
- Investing, Chevron expands Venezuela position, to invest $7 billion in next five years, 2 September 2026.
- OPEC, Annual Statistical Report, Different Issus.
- OPEC, Monthly Oil Market Report, various issues.
- Reuters, US eases sanctions to give oil majors broad scope to operate in Venezuela, 13 February 2026.
- Reuters, Venezuela's oil exports surpass 900,000 bpd despite US pressure, 3 December 2025.
- Reuters,Venezuela oilfield hiring picks up as first wave of investment builds, 19 October 2026.
- Reuters,Venezuela's oil exports rose to 1.25 million bpd in May, shipping data shows, 1 June 2026.
- US Department of Energy, FACT SHEET: Delivering on President Trump's Promise to Unleash Prosperity and Security for the United States and Venezuela, 2 Sept. 2026.
- Venezuela's oil exports down in September amid high freight rates, data show, 1 October 2026.
- White house, Fact Sheet: President Donald J. Trump Announces Historic Oil Agreement to Secure American Energy Dominance and Drive Venezuela’s Economic Recovery, 31 August 2026.